خلال مؤتمر الكويت لإدارة المشاريع

حماد: الوقت والميزانية ونوعية العمل تحديات إدارة المشروع

أكد نائب الرئيس الأول ومدير منطقة الكويت والعراق والأردن لشركة بروجاكس سمير أبوشنب على الدور الكبير الذي تلعبه الشركات الرائدة في تطبيق مفاهيم الإدارة الحديثة وكيفية الاستخدام الأمثل للأدوات خلال الدورة الحياتية في عمل المشاريع.

جاء ذلك، خلال افتتاحه مؤتمر الكويت لإدارة المشاريع أمس، بحضور مجموعة كبيرة من الشركات المتخصصة في هذا المجال.

وفي كلمته، قال مدير تطوير الأعمال في شركة بروجاكس راغد حماد أن الهدف من المؤتمر هو تركيز الضوء واستكشاف أفضل الممارسات والاتجاهات الناشئة في مجال إدارة المشاريع.

وأضاف أن إدارة المشاريع تعني تنظيم وإدارة الموارد بحيث توفر جميع الموارد المطلوبة لإكمال مشروع ما ضمن نطاق ضيق ووقت وتكلفة محدودة وجودة مشروطة مع الوضع في الاعتبار التعرض لمستويات مقبولة من المخاطر.

سمير أبوشنب وسالم العنزي وخالد الباز وطاهر عبدالعال في لقطة جماعية على هامش افتتاح المؤتمر (أسامة أبو عطية)

وأشار الى أن الطبيعة المؤقتة للمشروعات تأتي على النقيض للعمل الدائم الذي يكون بصفة متكررة ودائمة أو شبه دائمة، وعلى ذلك فإنه يتضح من خلال الممارسة العملية أن إدارة هذين النظامين (العمل الدائم - المشاريع المؤقتة) تكاد تكون مختلفة تماما، وبناء على ذلك فإن الأمر يتطلب تطوير المهارات الفنية المتميزة والنادرة واعتماد إدارة منفصلة لكل منهما.

وبين ان التحدي الرئيسي في عملية إدارة المشروع يكمن في تحقيق كامل لكل أهداف المشروع وغاياته، بينما يتم التغلب على جميع العقبات التي تعيق الوصول إلى تلك الأهداف والعقبات وتتمثل في ثلاثة عناصر محددة وهي:الوقت، الميزانية، نوعية العمل المطلوب إنجازه.

وأشار الى ان التحدي الثاني والذي يعد أكثر صعوبة في تحقيقه، يتمثل في القدرة على تحسين طريقة دمج وتوزيع المدخلات اللازمة والضرورية لتلبية الأهداف من المشروع المحددة مسبقا.

وفي ختام كلمته، أعرب عن شكره لشركة سباشيال المنظمة للمؤتمر والذي ستستمر فعالياته من 10 الى 12 ديسمبر الجاري برعاية شركة بروجاكس انترناشيونال.

● أحمد يوسف

«زين» راع رئيسي لمؤتمر الكويت الرابع للعلاقات العامة والإعلام

أعلنت «زين» أكبر شبكة اتصالات في الكويت عن رعايتها الرئيسية لمؤتمر الكويت الرابع للعلاقات العامة والإعلام - 2012 تحت شعار «عصر العلاقات العامة» الذي تنظمه شركة وي للخدمات الإعلامية المتكاملة بمشاركة جمعية العلاقات العامة الكويتية وبالتعاون مع الجمعية الدولية للعلاقات العامة فرع الخليج حيث يعقد في 19 و20 ديسمبر الجاري.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي لها أن العلاقات العامة هي الفن القائم على أسس علمية لبحث أنسب طرق التعامل الناجحة المتبادلة بين المنظمة وجمهورها الداخلي والخارجي لتحقيق أهدافها مع مراعاة القيم والمعايير الاجتماعية والقوانين والأخلاق العامة بالمجتمع.

من جانبه، قال مدير ادارة العلاقات والاتصالات في زين - الكويت وليد الخشتي إن مسؤولية القائمين على العلاقات العامة كبيرة تتمثل في كونها الوظيفة الإدارية التي تتعامل مع الجمهور الداخلي والخارجي عن طريق المشاركة والتأييد والإقناع، مبينة أنها تلعب دورا مهما وخطيرا في المؤسسة التي تروم بناء جهازها وفق أسس علمية ومنهجية وتواكب التطور الحاصل في العالم.

وأشار إلى أن المؤسسات باتت تعطي جانبا كبيرا من الأهمية لمجالات العلاقات العامة والإعلام وهي الوسائل التي تعتمد عليها في طرق اتصالها مع البيئة الخارجية المرتبطة بها، بهدف تحقيق السياسات المرسومة لإستراتيجيتها العامة.

ولفت الخشتي إلى أن هناك فرقا بين العلاقات العامة وبقية الأنشطة الاتصالية الأخرى الإعلامية والدعائية والإعلانية، مستدركا بأن هذا الخلط ينتج عن أن العلاقات العامة تستخدم هذه الأنشطة في تحقيق وظيفتها الاتصالية في الإعلام والدعاية والنشر.

وأكد أن هناك حقائق يجب اعتمادها وأهمها أن العلاقات العامة ليست من الأنشطة الثانوية قليلة الأهمية، بل تشكل عنصرا أساسيا في أنشطة المنظمات، كونها ضرورية في جميع المنشآت وعلى مختلف المستويات.

واختتم الخشتي بقوله: «تعتمد أساليب العلاقات العامة في ممارسة أنشطتها على الأسلوب العلمي القائم على الدراسات والبحوث المستمرة، والتخطيط العلمي السليم»، مشددا على أهمية مواكبة كافة المستحدثات العالمية في قطاع التواصل والإعلام الاجتماعي وذلك للحاق بركب التطور الكبير في عصر التواصل والحوار الذي طرأ مؤخرا على عالم الإعلام الجديد، فجاءت مشاركة زين لمؤتمر الكويت الرابع للعلاقات العامة 2012 لتؤكد سعيها المتواصل في هذا المجال وبالتالي إبراز دورها الفعال في قطاع العلاقات العامة والإعلام.

وليد الخشتي

«الغرفة» استقبلت وفداً تجارياً عراقياً

استقبل النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان امس وفدا من محافظة ذي قار بالعراق، حيث ضم الوفد 26 عضوا برئاسة محافظ ذي قار طالب الحسن، وعضوية مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وقطاع أصحاب الأعمال وعلى رأسهم نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس غرفة تجارة الناصرية، وحضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس الإدارة والشركات الكويتية.

وفي بداية اللقاء رحب الوزان بمحافظ ذي قار والوفد المرافق له، مشيرا إلى العلاقات التجارية والاقتصادية التي تربط البلدين الشقيقين، مؤكدا على أن العراق يعتبر من أهم الشركاء التجاريين في المنطقة معربا عن أمله بتطور العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، ومذكرا بأن العراق يعتبر من الأسواق التي يستهدفها المستثمر الكويتي نظرا لما يحتاجه من مشاريع تنموية كبرى في شتى المجالات بالإضافة الى ميزة القرب الجغرافي بين العراق والكويت.

ومن جانبه شكر رئيس الوفد العراقي «الغرفة» على حسن تنظيمها لهذا اللقاء، ثم تطرق الى الجانب التاريخي الذي تتمتع به محافظة ذي قار، مؤكدا على وجود خطط ومشاريع تنموية جادة في العراق بشكل عام تجعلها الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من خلال تواجد العديد من الشركات العالمية داعيا المستثمر الكويتي إلى المشاركة في هذه المشاريع خصوصا بعد صدور عدد من القوانين الاستثمارية الجانبة لأصحاب الأعمال.

ثم قدم رئيس مجلس محافظة ذي قار م.قصي العبادي، نبذة عن طبيعة مجلس المحافظة، مشيرا الى وجود فرص واعدة للاستثمار بها سواء في القطاع النفطي، او الصناعي، او الزراعي، لافتا الى أن قوانين الاستثمار بالمحافظة تجذب وتحمي المستثمرين الاجانب داعيا قطاع الأعمال الكويتي الى زيارة محافظة ذي قار للاطلاع على الفرص المتاحة عن كثب.

لقطة جماعية لأعضاء الوفد التجاري العراقي مع أعضاء الغرفة

«الكويتية للاستثمار» تشارك في الملتقى الكويتي للتطوع

قالت الشركة الكويتية للاستثمار انها شاركت في الملتقى الكويتي للتطوع 2012، الذي أقامته المبرة التطوعية البيئية برعاية وحضور رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتي برجس البرجس على أرض المعارض في الفترة ما بين 5 - 6 ديسمبر الجاري، وذلك حرصا من الشركة على تعزيز المشاركة على المستوى الاجتماعي والوطني وتكريس مبدأ المسؤولية المجتمعية.

وأكدت «الكويتية للاستثمار» أن الهدف الرئيسي من وراء مشاركتها ودعمها للملتقى الكويتي يأتي بهدف توجه الشركة البيئي لعام 2012 بنشر التوعية لدى المواطنين والاهتمام بالبيئة كواجب وطني، خاصة وأنها تحرص دائما على تشجيع ودعم الخدمات المجتمعية والأعمال التطوعية الرائدة في سبيل الحفاظ على البيئة الكويتية وتقديم البرامج التوعوية اللازمة لتبقى الكويت بيئة نظيفة وصحية لسكانها وتساهم في الحفاظ على البيئة ضمن المجهودات العالمية في هذا السبيل أيضا.

وكانت الشركة قد فازت مؤخرا بجائزة «شهادة الاعتماد الاخضر للأعمال» حيث استوفت متطلبات التدقيق الخاصة بالأعمال البيئية الخضراء، واعتبرت الكويتية للاستثمار أن ذلك جزء من مسؤوليتها الوطنية، كما تدعم الشركة العمل التطوعي المميز في الكويت، وإبراز دوره ومسيرته، وتم تعريف زائري الملتقى الكويتي للتطوع على الأنشطة والمبادرات الرائدة في المجتمع الكويتي، والمساهمة في تكوين روابط الأخوة والمحبة والتعايش بين الفرق التطوعية كافة، والعمل على تطوير البرامج والأعمال التي تساعد في دعم العمل التطوعي الكويتي.

«الأهلي» يجري سحب «World MasterCard» الائتمانية المرصعة بالألماس

من اليمين ستيوارت لوكي وممثل وزارة التجارة وعلي البغلي

أجرى البنك الأهلي الكويتي السحب الأول الخاص بحاملي بطاقة الأهلي World MasterCard الائتمانية وذلك بحضور ممثل وزارة التجارة، حيث تم إعلان اسم 50 فائزا بالإصدار الخاص لبطاقة الأهلي World MasterCard الائتمانية المرصعة بالألماس الأولى من نوعها في الكويت بالإضافة إلى 50,000 ميل سكاي واردز للفائز الأول وذلك احتفالا بمرور 10 سنوات على شراكة البنك مع طيران الإمارات.

وبهذه المناسبة صرح مدير عام الخدمات المصرفية ستيوارت لوكي قائلا: «نبارك للفائزين بالإصدار الخاص من بطاقة الأهلي World MasterCard الائتمانية المرصعة بالألماس، كما نفخر بتقديم كل ما هو مميز لنخبة عملائنا كون ان البطاقة تعد الأولى من نوعها في الكويت».

وأضاف لوكي بالقول: «خلال الحملة سيتم إصدار 100 بطاقة، ويمكن لعملائنا الحصول عليها من خلال مجموعة من السحوبات الشهرية لاختيار الفائزين بالإصدار الخاص لبطاقة الأهلي World MasterCard الماسية، بالإضافة إلى ذلك سيتم منح 50,000 ميل سكاي واردز هدية للفائز الأول من كل سحب».

هذا ويمكن للرابحين الاستمتاع بأميالهم المكتسبة من خلال استخدامها للسفر على طيران الإمارات لأكثر من 120 وجهة حول العالم ورفع درجة السفر واستبدالها بهدايا قيمة مثل المجوهرات، الساعات، الكماليات، والالكترونيات من خلال الموقع الإلكتروني لطيران الإمارات.

مقال اقتصادي

آلية قوية لحماية الصناعة الوطنية

بقلم: د.رضوان العنانى
خبير اقتصادي بمشروع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة

لقد سعى المجتمع الدولي طويلا من خلال جولات الجات المختلفة وحتى نهاية جولة اوروغواي في أبريل عام 1994 إلى تحرير التجارة الدولية، وازلة القيود والعوائق التي تحد من نفاذ مختلف المنتجات الى الاسواق العالمية، وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي العالمي.

وفي هذا الإطار، فقد كان الحرص بالغا أثناء أعمال جولة أوروغواي والمؤتمرات الوزارية التي تلتها على ألا يترتب على تحرير التجارة الدولية إلحاق الضرر بالصناعة المحلية في دولة الاستيراد، لذلك فقد تم الربط بين تحرير التجارة وحظر الممارسات التجارية الضارة، بحيث تكون التجارة حرة وعادلة، وعمل المجتمع الدولي على صياغة اتفاقات المعالجات التجارية وتضمنت هذه الاتفاقيات الآليات المسموح بها لحماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية والتي تؤثر على ظروف المنافسة العادلة المتمثلة في سياسات الإغراق أو الدعم أو تدفق الواردات بكميات كبيرة غير طبيعية، وذلك بغرض توفير الحماية العادلة للصناعات المحلية في مختلف دول العالم.

ولمواجهة الممارسات الضارة في التجارة الدولية ، فقد روعي عند وضع الأحكام والضوابط الخاصة بها ضرورة تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات مختلف الاطراف، بحيث لا تجور إجراءات حماية الصناعة المحلية على حقوق سائر الأطراف الأخرى، وذلك لتحقيق فرص المنافسة العادلة بين الصناعات على المستوى العالمي.

الإغراق

تميز الاتفاقية بين الاغراق والممارسات البسيطة التي تتمثل في المبيعات القليلة المنخفضة السعر التي لا تؤثر على الصناعات المحلية، والفيصل في تحديد الإغراق هو العلاقة بين سعر المنتج المستورد وقيمته الطبيعية الحقيقية، لذلك يعتبر المنتج مغرقا إذا كان سعر تصديره أقل من السعر المقارن لمنتج مثيله تم وضعه من خلال الآليات الطبيعية للتجارة في البلد المصدر لهذا المنتج.

والذي يجب وضعه في الاعتبار عند تقدير القيمة الطبيعية لإثبات حالة الإغراق من عدمه، هي الأسعار التي يتم دفعها أو التي يمكن دفعها من خلال النهج الطبيعي للتجارة بواسطة الزبائن العاديين في الدولة المصدرة، وعموما يحدث الإغراق عندما يبيع المصدرون سلعهم في أسواق دول أخرى بأسعار تقل عن سعرها في سوقهم المحلية (متعللين بأن تلك هي القيمة الطبيعية) أو بأثمان أقل من التكلفة الكلية للإنتاج، وفي هذه الحالة يجوز للدولة المتضررة أن تفرض رسوم مكافحة إغراق مساوية لهامش الإغراق إذا أمكن تحديده، أو بأساليب حسابية محددة.

الضرر على الصناعات المحلية

ويستند الضرر الذي يسببه الإغراق على الصناعة المحلية إلى عاملين أساسيين هما:

الأول: حجم الواردات المغرقة وأثرها على الأسعار في السوق المحلية للمنتجات المماثلة.

والثاني: الأثر اللاحق لهذه الواردات على المنتجين المحليين لمثل هذه المنتجات.

وفيما يتعلق بحجم الواردات المغرقة، فهي تتمثل في الزيادة في حجمها المطلق بالنسبة للإنتاج أو للاستهلاك في الدولة المستوردة، أما بالنسبة لأثر الواردات المغرقة على الأسعار فهو يتمثل ايضا في التخفيض الكبير في سعر الواردات المغرقة بالمقارنة بسعر المنتج المماثل في البلد المستورد، أو ما إذا كان من شأن هذه الواردات أن تؤدي إلى تقليص الأسعار إلى حد كبير أو منع الأسعار من زيادات كانت ستحدث لولا هذا الإغراق.

ويشمل بحث أثر الإغراق على الصناعة المحلية المعنية تقييما لكل العوامل والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة التي تؤثر على حالة الصناعة، بما فيها الانخفاض الفعلي والمحتمل في المبيعات أو الارباح أو الناتج أو النصيب السوقي أو الانتاجية أو عائد الاستثمار أو الاستغلال الأمثل للطاقات، والعوامل التي تؤثر على الأسعار المحلية، وحجم هامش الإغراق، والآثار السلبية الفعلية أو المحتملة على التدفق النقدي والمخزون والعمالة والأجور والنمو والقدرة على تجميع رؤوس الأموال أو الاستثمارات.

التهديد بالضرر

ويمثل التهديد بتوقع الضرر المادي الوشيك على الصناعة المحلية ايضا أحد أهم الأسباب التي قد توجد وضعا يتطلب من الدولة التدخل بإجراءات للحماية من الإغراق، ويتحدد مثل هذا الخطر من خلال:

1 ـ رصد معدل زيادة كبيرة في الواردات المغرقة إلى السوق المحلية مما يكشف عن احتمال حدوث ضرر للصناعات المحلية.

2 ـ وجود سلعة بكميات كبيرة متوافرة للمصدر أو زيادة كبيرة وشيكة في قدرته مما يكشف عن احتمال حدوث زيادة كبيرة في الصادرات المغرقة، مع مراعاة مدى توافر أسواق تصدير أخرى لامتصاص طاقاته التصديرية.

3 ـ ما إذا كانت الواردات تدخل بأسعار سيكون لها أثر انكماشي كبير على الأسعار المحلية ومن شأنها أن تزيد الطلب على مزيد من الواردات.

4 ـ تزايد المخزون من المنتج المستورد المتوقع قيامه بالإغراق.

قواعد مكافحة الإغراق

لقد أتاحت اتفاقية مكافحة الإغراق، لكل الدول فرض رسوم مكافحة إغراق لحماية منتجيهم من الاضرار الناتجة عن الواردات من السلع وليس الخدمات المغرقة وأصبحت الإجراءات المطبقة دوليا عالية بكل المقاييس، وقد عكس هذا الموقف مدى تفهم هذه الدول للمخاطر التي يمكن أن تلحق بصناعاتهم المحلية ورغبتهم الأكيدة في حمايتها في ظل التحرير الكامل للتجارة وقد أقرت الاتفاقية عدة قواعد لتنفيذ تحقيقات مكافحة الإغراق متضمنة أسلوب رفع القضايا وكيفية حساب هوامش الإغراق، وتطبيق الإجراءات الوقائية، وتحديد مدى الأضرار، والفترة الزمنية لتنفيذ الإجراء المتخذ، وأسلوب تسوية النزاعات.

تزايد النشاط العالمي لحماية الصناعات المحلية

لقد كان استخدام إجراءات مكافحة الإغراق قبل عام 1995 مقتصرا فقط على القليل من الدول المتقدمة مثل استراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمكسيك إلا أنه منذ إقرار اتفاقات منظمة التجارة العالمية تزايدت أعداد الدول التي أصدرت قوانين مكافحة الاغراق بطريقة ملحوظة، ويوجد الآن 87 دولة طبقا لأحدث معلومات منظمة التجارة العالمية في 2011 وضعت قوانينها وانظمتها الخاصة، كما يشير الواقع العملي إلى تزايد العدد الاجمالي لإجراءات مكافحة الاغراق ليصل إلى 4040 حالة في 2011، وكانت أكثر القطاعات تأثرا هي المعادن الاساسية بنسبة 39٪، يليها قطاع الكيماويات بنسبة 13٪، والبلاستيك بنسبة4٪.

وتؤكد بيانات سكرتارية منظمة التجارة العالمية أن دولا عديدة من المستخدمين الجدد لآليات المعالجات التجارية لحماية صناعتهم المحلية قد زادت بصورة ملحوظة ، ففي عام 2008 اتخذت الارجنتين (46) إجراء والبرازيل (24)، وجنوب افريقيا (38) ، ويمكن مقارنة ذلك بأعداد الإجراءات التي اتخذتها الدول التي تعد من المستخدمين التقليديين مثل كندا (38)، والولايات المتحدة(45)، والاتحاد الأوروبي (68)، واستراليا(19)، والمكسيك (17).

كندا كنموذج للتوسع في آليات حماية صناعتها المحلية

على الرغم من أن كندا من الدول القليلة التي مارست مكافحة الإغراق قبل عام 1995، إلا أنها توسعت الآن في استخدام هذه الآلية بصورة تجعلها في مقدمة الدول لحماية صناعاتها، ولقد بلغ عدد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الإغراق 16٪ من اجمالي الإجراءات العالمية عن عام 2010، والتي مثلت الولايات المتحدة الأميركية منها بنسبة 32٪ والاتحاد الأوروبي بنسبة 34٪ باعتبارهما أكبر المدافعين عن صناعاتهما المحلية.

ولقد كانت الإجراءات التي طبقتها كندا من عام 2000 إلى عام 2010 موجهة اساسا ضد أوروبا بنسبة 43٪، وضد اسيا بنسبة 59٪، تليها أميركا الشمالية بنسبة 20٪، وأميركا اللاتينية بنسبة 9٪، وافريقيا بنسبة 1٪، وكانت منتجات المعادن تعد أكثر المنتجات تعرضا للإجراءات الكندية لمكافحة الإغراق حيث بلغت 66٪ يليها قطاع الأغذية والزراعة 13٪، ولقد تم تقدير تأثير إجراءات مكافحة الإغراق الكندية بما يقرب من المليار دولار من الواردات في عام 1998 أو أقل من 1٪ من اجمالي الواردات.

وعلى الجانب الآخر فقد تعرضت الصادرات الكندية لإجراءات مكافحة الإغراق ففي عام 2010 طبق ما يقرب من 4٪ من كل الإجراءات العالمية تجاه الصادرات الكندية، وكانت الإجراءات الأميركية هي أكثرها وتمثلت في اثني عشر إجراء، وكل من المكسيك واستراليا وجنوب افريقيا والصين ما بين إجراء واحد وثلاثة إجراءات.